



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٤/اتحادية/٢٠١٠

كويتي جاري عيراق

داد كاكي بالآي ئوتتخطاوي

تَشَكَّلَت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٥ برئاسة القاضي السيد
سعدت الموسوي وعظوية كمال من السيدات القضاة فلروق محمد السليبي
و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد باهان ومحمد صائب التلطيبي و عبود
صالح التميمي وميثاقيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الحسن المسالونين بالقضاء بأسم
الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: محمد نبيل احمد أيوب - وكيله المحلي حسن خليل الصلبي .

المدعى عليه : وزير العدل / إنسافه لوطيفه - وكيله الموظفة الطوقية خولة إبراهيم مهدي .

الإجراءات:

ادعى وكيل المدعى انه سبق للمدعى عليه / إنسافه لوطيفه أن
سجل الطار المرقم (١١/١١٣٥٨/١) مزرعة حنّدي العائد للموتوي
سمير احمد أيوب بأسم ورثته ضحايا عيد المجيد ومحمد واعمد أولاد سمير احمد
استناداً لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٧٥٠) في ١٩/١١/١٩٨٠
خالفاً لما ورد في القسم الشرعي رقم (٩١٢) في ٨/٧/١٩٨١ الصادر من
محكمة الأحوال الشخصية في الاغلبية وبذلك فقد حرم القرار المذكور بقرضه
ثانية كل من الأب والأم المتكويرين في القسم من حقهيم الشرعي وان هذه
الفقرة تخالف التسكور وتختلف الشرع والقانون - وتطلب دعوة المدعى عليه
للمرافعة وإنهاء الفقرة الثانية من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٧٥٠) في ١٩/١١/١٩٨٠
وتحويله المصاريف وأتعاب المحاماة . ونتيجة المرافعة الحضورية والغيبة فقد
استضمت المحكمة إلى طلبات وكيل المدعى ونفوع وكيله المدعى عليه
التي طلبت رد الدعوى وبعد أن كور الطرفان أقرتهما ختمت المحكمة المرافعة
وأصدرت قرار الآتي :

(٢-١)



كوتاري عيراق

داد كاڤ بااڤي كوتاري عيراق

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

تعداد: ٥٤/اتحادية/٢٠١٠

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا. وجد ان المدعي يطلب الحكم بإلغاء الفقرة الثانية من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١٧٥٠) في ١١/١١/١٩٨٠ باعتبار أن الفقرة المذكورة حصرت الإرث في الدار أو الشقة السكنية التي كان يمتلكها الشهيد قبل استشهاده بزوجه وأولاده فقط وحرمت الأم والأب المنكورين في القسام الشرعي من حقهيم الشرعي في الفلر المرقم (١١٣٥٨/٤) مقاطعة ١١ مزرعة حندي . وحيث أن مسا جاء في قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٧٥٠) المؤرخ ١١/١١/١٩٨٠ من أحكام محكمة بعضها بالبرض الآخر الفقرة (٢) منه نصت على أن (تملك الدار أو الشقة السكنية التي يمتلكها الشهيد قبل استشهاده باسم زوجته وأولاده ويطلق عليها القرض الطاري إن وجد) . ونصت الفقرة (٤) من نفس القرار على (لوالدي الشهيد أو القاصرين الذين يميتهم الشهيد قانوناً طلب تخصيص دار أو شقة لتسكن ويسكن بذلك إجاز طيلة حياة الأبوين ... الخ) كما أن قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٩٦٥) المؤرخ ١٤/١٢/١٩٨٦ قد نص في البند (١) منه على (تملك ويسكن بكل قطعة أرض سكنية لوالدي الشهيد المنصوص عليهم في الفقرة (٤) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٧٥٠) في ١١/١١/١٩٨٠ في حالة عدم توفر دار أو شقة سكنية تخصص لإستخدامها... الخ) وحيث ان والدي الشهيد قد استقلوا من حكم الفقرة (٤) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٧٥٠) في ١١/١١/١٩٨٠ والفقرة (١) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٩٦٥) في ١٤/١٢/١٩٨٦ تمكّن للقرار المسطر إليه تلقاً . فليس من حق المدعي طلب إلغاء حكم الفقرة (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٧٥٠) المؤرخ ١١/١١/١٩٨٠ علماً بحكم الفقرة (خامساً) من المادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ . لأنها قد عوضاً من التولية بموجب نفس القرار عن نصيبها في الإرث لصالح أولاد الشهيد وزوجته .

(٣-١)

كلمة حازي عيراق

داد كتابي بالاقى نيكتيحادوي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٤ / التحكيم / ٢٠١٠

ولما تقدمت بقرار الحكم بمرور دعوى المدعي وتعميمه المصاريف وأتعاب محاماة
توكيل المدعي عليه / إضافة توظيفته وقررها عشرة آلاف دينار وصدر الحكم بالأسبق
للمادة (٥) (تقياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥
وصدر بالالتحاق في ٢٠١٠/٩/١٥.

الرئيس

مهديت المحمود

العضو

فاروق محمد الساي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم زكي المتك

العضو

اكرم احمد بهان

العضو

محمد صائب النجشندي

العضو

أيمن صالح التميمي

العضو

ميثقال شمشون نس كوركيس

العضو

حسين أبو الكهر